الكوفيين بدل من تضعيف العين واختار بدر الدين ابن المصنف مذهب الكوفيين
قوله الشافيه مع انه يتقيض ظهر اد قال اليزدى فيه نظر لان التضاد امر معنوى وهو
لا يوجب بين الضدين اتحاد بنائهما لفظا كما في الحياه والممات مثلا فانه لا يقال ربهما
واحد لان احدهما ضد الاخر فالاحسن في مثل هذا الموضع الاستدلال بغلبة الاوزان
والحمل على الغالب منها ولما ويقول القلب الى اخره قال اليزدى حاصل الكل راجع
الى امر واحد وهو الاشتقاق المحقق وهو مطرد في الجمع اذا انما يعرب به في الحقيقه
ولو ذكره وحده لم يرد عليه شي وكان احسن في الاستدلال واقوى قولهما وقلة استعمال
قال اليزدى قلة الاستعمال اذا كان لذلك اللفظ اعتبارا اخر اي يكون حروفه غير
منسوبه لسعتها ولفظ المصنف لا يعطي هذا المعنى قوله الالفيه فالف اكثر من اصلين
صاحب زايد قال في الشافيه الالف الاول وهذا العقيد في نفسه صحيح لان الالف
لا يراد اولا لانه يتعين على ان الالف لا تكون ساكنه فلا يمكن وقوعها الابتدا فلذلك
لم يدل عليه في الالفيه والنزهه قوله الالفيه والياكذا والواو ان لم يقعا كما هما في يويو
ووعوعا فيه امور الاول شرط الواو ولا تصدر مطلقا فانها لا تزاد اولا وقد نبه على ذلك
في الشافيه والنزهه الثاني شرط اليا ايضا ان لا يتصدر وبعدها اربعه اصول فانها حينئذ
اصل كيستعور مان تصدرت وبعدها ثلاثه اصول فهي زايده وقد نبه على هذا الشرط
في النزهه بقوله ولا يراد بقوله ما تصدر من باقي مجاورا اربعه كيسعون ولهذا الشرط
شرط وهو ان لا يكون المجاور ارابعه جاريا على الفعل فانه حينئذ زايدة كيدحرج وقد بين
الامران في الشافيه بقوله واليا زيدت مع ثلاثه احرف فصاعدا الا في اول الرباعي
الا فيما يجرى على الفعل الثالث قال ابن هشام فان قلت استغنى بيويو ووعوعا مع انه
قد علم من قوله واحكم بتاصل حروف سمسم ان ما شابه كذلك لا يحكم عليه بزيادة قلت دفع هذا
توهم تخصيص ذلك باطلاقه هنا انتهى والقول قد نبه على شرط مستغنى عنه لتقديم ما يدل
عليه واصل شرطين لا بد منهما فلو قال بدل ذلك والياكذا والواو ان لم يقعا مصدرين
لسبق اليا والواو ويراد بشرطين اما الواو فان لا يكون اولا ولا يكون في مكرر واما اليا فان لا يكون
في اول رباعي الاصول غير المضارع ولا في مكرر وان اضيف اليهما وان يكون مع ثلاثه اصول
فهي ثلاثه شروط وان جعلها اعني الثلاث الاصول محل الزيادة ثم تكلمت على الشرط فشرطان

انتهى

اسهى قوله الالفيه وهكذا همز وميم سبقا ثلاثه تاصيلها تحققا فيه امور الاول كان عليه ان
يقول ثلاثه فقط كما عبر في الشافيه والنزهه لخروج ما سبق اربعه كاسطبل ومرزجوش
الثاني قال ابن هشام كان مقتضى اسمائه نحو لولو ووعوع بعد سمسم
سمسم ان يسمى هنا موموا الثالث قال ابن هشام ينبغي ان ينص على الميم التي في اول
المشتق من الفعل الفاعل او مفعول او مصدرا وزمان او مكان زايده سواكان بعدها
ثلاثه اصول وان الهمزة تقع في اول الفعل مزيده ولو كان بعدها اكثر ثلاثه اصول ولا
سمعه قوله في باب ذكر ابنيتهما وضم ميم زايد قد سبقا لان هذا موطن الحصر قلت يرد
عليه مثل ذلك في النزهه وقد نبه على ذلك في الشافيه في الميم فقال والميم كذلك مطرده في
الجاري على الفعل الرابع قال ابن هشام فان قلت يرد عليه نحو عرفان فمه اصل لقولهم
لو كمرعز ما مرعز قلت الاشتقاق وهو القاضي العدل الذي لا يدفع حكمه ونحن انما ذكرنا
هذه الضابط للذي عدم الظفر بالمشهور منه الدال على الاصاله وعرفها وان كان
يدخل فيها ما علم اشتقاقه او ليدل من اول الامر على ذلك من غير نظر فيتحقق من عرده وفيه
الاشتقاق فلا يلتفت فيه الى الضابط لعموم قوله فيما معه والحوف ان يلزم فاصل البيت
وقال في بعض كتبه اذا علم الاشتقاق ولم الا انه الخامس قال ابن هشام اعلم انهم
قالوا ان الميم مزيده في انتما وانتم وضربتكما وضربتكم علامه والواحد قال والذي
يظهر لي ان هذه نحوها ينبغي ان لا تعد لان الميم هنا بمنزله الكاف في ارايتك من
انها حرف وضع للدلالة على معنى مختص به دون ما لحقه من الكلمه قوله الالفيه والعبارة
لها والنزهه بواك همزا اخر بون الف اكثر من حرفين لفظها ردف بالاسرى قال ابن هشام مقتضاه
الحكم بزيادتها سوا قطع باصاله الحروف التي قبل الالف كلها وليس كذلك فلو قال اكثر
من اصلين كان اجود قوله الالفيه والنون في الاخر كالهمز فيه امور الاول قال ابن رستم يرد
على قوله كالهمز ما تقدم من اشتراط القطع باصاله الحروف كلا وقد سوى في الكافيه وشرحها في
اشتراط ذلك الثاني قال ابن قاسم يشترط الزيادتها احزان لا يكون من باب حسان وهذا يوخذ
من قوله واحكم بتاصيل حروف سمسم الاول الثاني قال ابن قاسم شرط بعضهم لزيادتها شرطا اخر
وهو ان لا يكون في اسم مضموم الاول مضعف الثاني كرمان فانها فيه اصليه ووزنه فعال
والى هذا ذهب الثاني في الكافيه وشرحها الالى مذهب سيبويه ان نونه زايده وفي تعليق

Copyright © King Saud University